



أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية
السورية - دراسة قياسية تحليلية للفترة (1980-2007)

إعداد الباحث
الدكتور المهندس خالد ياسين الشيخ

إشراف الدكتورة

آلاء بركة

دمشق

للعام الدراسي

2020-2019

الهندسة المعلوماتية بجامعة دمشق 2010

Contents

| | |
|---|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1 | المُلخَص: |
| 1 | المقدمة: |
| 3 | الإطار النظري: |
| 3 | أولاً- أهمية البحث: |
| 3 | ثانياً:مشكلة البحث: |
| 4 | ثالثاً: أهداف البحث: |
| 4 | رابعاً:فرضيات البحث: |
| 4 | خامساً:الطرق المستخدمة في البحث: |
| 4 | سادساً: الدراسات السابقة: |
| 4 | 1- دراسة (زياد أبو ليلي، 2005): |
| 4 | بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة(1976-2003): |
| 5 | 2- دراسة (AL-massaied, 2004): |
| 5 | بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، والنمو، والنمو الاقتصادي (الدليل من رابطة شعوب جنوب آسيا-5)": |
| 5 | 3- دراسة (هيل عجمي جميل، 2002): |
| 5 | بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته" |
| 5 | 4- دراسة(يونس مفيد وآخرون،2002): |
| 5 | بعنوان: "تأثير التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن" |
| 5 | 5- دراسة (عبد المنعم السيد علي، سعد حسين 2001): |
| 5 | بعنوان:"الاستثمار الأجنبي في الأردن حجمه وهيكله واتجاهاته وأثاره التنموية(1970-1999)": |
| 6 | 6- دراسة (مصطفى العبد الله الكفري، 2010): |
| 6 | بعنوان:"الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية" |
| 6 | 7- دراسة (خزامى عبد العزيز الجندي،2010): |
| 6 | بعنوان(الاستثمار في الجمهورية العربية السورية)": |
| 6 | الإطار النظري والمفاهيمي: |
| 6 | أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي: |
| 6 | 1 . الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المؤسسات الدولية : |
| 6 | أ- صندوق النقد الدولي |
| 6 | ب- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) |
| 6 | ت- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) |
| 7 | ث- منظمة التجارة العالمية (WTO) |
| 7 | 2 . الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الاقتصاديين الأجانب : |
| 7 | أ . جيل برتان (Gilles Bertin) : |

- 8..... ب . دنيس تريسن وجين بريكول (Denis Tresen & Jean Bricoull) : 8
- 8..... ج . بيتر هيس وكلاارك روسز (Petter Hess & Clark Ross) : 8
- 8..... د . بول كروجمان ومايرس أوبتسفيلد (Paul Krugman & Maurice Obstfeld) : 8
- 8..... هـ . كريكورى مانكيو Gregory Mankiw : 8
- 8..... 3 . الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الباحثين والكتّاب العرب : 8
- 8..... أ- سرمد كوكب الجميل : 8
- 9..... ب- عبد السلام أبوقحف : 9
- 9..... ت- ماجد أحمد عطا الله : 9
- 9..... 4 . الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشريعة الإسلامية : 9
- 10..... ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر : 10
- 10..... 1- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة : 10
- 10..... 2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة : 10
- 11..... 1-2- الاستثمار المشترك : 11
- 13..... 2-2- الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي : 13
- 14..... 2-3- مشروعات أو عمليات التجميع : 14
- 14..... 2-4- الاستثمار في المناطق الحرة : 14
- 15..... الجانب العملي : 15
- 15..... أولاً: تقدير النموذج القياسي وتحليله : 15
- 16..... 1- اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية unit root test of stationary : 16
- 17..... 2- اختبار التكامل المشترك: Co-integration Test : 17
- 21..... 3- اختبار السببية : 21
- 21..... 1-3- اختبار السببية في الأجل القصير غرانجر : 21
- 23..... 2-3- اختبار السببية في الأجل الطويل Yamamoto & Toda : 23
- 28..... 4- نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة : 28
- 31..... رسم البواقي: residual : 31
- 35..... اهم النتائج : 35
- 35..... التوصيات : 35
- 36..... المراجع : 36
- 36..... أ- المصادر العربية : 36
- 36..... ب- مواقع الانترنت : 36
- 36..... ت- المصادر الأجنبية : 36

المخلص:

يهدف هذا البحث للتعرف إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية ومدى مساهمتها في تحسين وتحفيز الاقتصاد الوطني وتنميته.

وتضمنت منهجية البحث تناول أهمية الدراسة ومشكلاتها وأهدافها وفرضياتها وتم إتباع المنهج القياسي التحليلي من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالنتائج المحلي السوري وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (1980-2007) وتوصلت نتائج البحث إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد السوري.

ويوصي البحث في التركيز على بلورة التشريعات الكفيلة بتعميق دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفعيل أداء الاقتصاد السوري من خلال سن القوانين المناسبة و الاعفاءات الضريبية المناسبة ومن خلال توجيه الاستثمارات الخارجية المباشرة نحو تنمية كافة القطاعات الاقتصادية واستقطاب التكنولوجيا والمعرفة الفنية المناسبة لواقع الاقتصاد في سورية و تشجيع الاستثمار من خلال التنسيق بين المؤسسات المسؤولة عن ذلك وتوسيع أنشطتها على الصعيد الأقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الناتج المحلي الإجمالي، التنمية الاقتصادية، سورية.

المقدمة:

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دوراً هاماً في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية لا سيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية.

وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار فضلاً عن زيادة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي.

لاشك أنه بعد تحرير الاقتصاد العالمي وزيادة الإنتاج العالمي والتجارة ، فإن الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة مستمرة في السنوات الأخيرة ، فمعظم دول العالم أصبحت مستضافة ومضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر ومن أكبر الدول المصنفة بأنها مستقبلية ومصدرة لرأس المال الأجنبي هي الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين ، ألمانيا السويد ، البرازيل وفرنسا وهولندا .

ورغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية الثمانينات نما نمواً كبيراً ولكن هذا النمو حسب إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تركّز في دول بعينها وفي غالبه بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي .

فمنذ بداية سنوات الثمانينات فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي مصدرها الدول الصناعية أخذت أكثر فأكثر شكل تدفق موجه بشكل امتيازي نحو الدول الصناعية نفسها وهذه الدول تصدر 90% وتستقبل 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة متمركزة خصوصاً في دول المجموعة الخمسة G5 وحصتها ارتفعت إلى 70% في 1988 . في نفس الوقت نلاحظ انخفاض التدفقات نحو البلدان النامية . فبينما حصتها تجاوزت أكثر من 30% من التدفقات في سنوات السبعينات ، انخفضت إلى 25% ثم 15% بين بداية ونهاية سنوات الثمانينات . 2/3 من هذه التدفقات الموجهة للبلدان النامية وجهت نحو عشر بلدان من دول آسيا (الجنوبية – الشرقية)

وأمرىكا اللاتينية أما في سنة 2001 وحسب الأونكتاد فإن 49 دولة نامية استقبلت فقط 2% من الإستثمار الأجنبي المباشر الموجه للدول النامية.
أما بالنسبة للدول العربية فحسب تقرير CNUCED¹ فإنها لم تجذب سوى 4.5 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية في 2002 مقابل 6.7 مليار دولار في سنة 2001. حيث انخفضت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع البلدان العربية بـ 32% في 2002 مقارنة بالسنة السابقة رغم الحاجة الماسة لهذه الدول إلى هذا النوع من الاستثمار وذلك نظراً للدور الذي يمارسه على النمو والتنمية في البلدان المضيفة.

تتأكد أهمية مشروعات الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية كونها تتوقف على عنصرين أساسيين أحدهما نوعية المشروعات الاستثمارية الأجنبية المستهدفة غير التقليدية، والآخر درجة تأثير تلك المشروعات على دعم المستثمرين المحليين بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، وبما أن انتقال المال والمعرفة يُعد أهم المعالم الرئيسة التي يتسم بها عصرنا الحاضر والقناة الرئيسة التي يتجسد عبرها هذا الانتقال هي ما اصطلح على تسميته بالاستثمار الأجنبي الذي يؤدي دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية إذا ما أُحسن استضافته، لما له من آثار إيجابية لزيادة حجم الصادرات الوطنية وتقليل الواردات، وإيجاد التنوع الاقتصادي، وإيجاد فرص وظيفية جديدة لمواطني الدولة ورفع مستوى الأجور ويحد من البطالة، ويفتح أسواقاً جديدة لتبادل السلع والمنتجات الوطنية مع مختلف الدول وتنمية الناتج المحلي الإجمالي.

ويوجد لدى الجمهورية العربية السورية كغيرها من الدول الاهتمام بكل ما يحقق التنمية في مختلف جوانبها لتلبية احتياجات أفراد المجتمع والبحث عن مصادر خارجية لتمويل خططها التنموية من خلال تشجيع حركة الأموال الأجنبية وتهيئة البيئة الجاذبة لها باعتبارها وسيلة فعالة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت هدفاً رئيساً تسير نحو تحقيقه من أجل زيادة دخلها الوطني والارتقاء بمستوى المعيشة لمواطنيها، خاصة أن لديها الموقع الجغرافي الاستراتيجي وتتميز بعلاقات سياسية متنوعة وشراكات اقتصادية مع بعض الدول الهامة الإقليمية والدولية كما تتمتع بموارد طبيعية ونمو ملموس في الموارد البشرية ذات التأهيل العلمي والخبرة العملية وتميز الاقتصاد بالنمو وخاصة في ظل تحسن مناخ الاستثمار في سورية ما قبل بدء الأزمة من خلال مواصلة الحكومة السورية جهودها نحو خلق مناخ استثماري خارجي مباشر من خلال التشريعات والقوانين والقيام بالترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية وإنشاء مناطق حرة عديدة ومدن صناعية جديدة مع الاستمرار في تطوير القائمة منها وتشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وتسريع وتيرة الانتقال إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي".

والإصلاح كحالة انتقالية استدعى توفير البيئة التشريعية والمؤسسية الحاضنة لخلق استثمار أجنبي مباشر يكون مواكباً له ويلبي تطلعات المستثمرين المحليين والعرب والأجانب حيث صدر عدة قوانين وتشريعات بهدف تنشيط الأدوات الاقتصادية الفاعلة وفي مقدمتها جذب وتحريض رؤوس الأموال من خلال تنظيم وتسهيل إجراءات تنفيذ المشروعات الاستثمارية حيث شهد الاقتصاد العالمي تزايد الاهتمام بموضوعة الاستثمارات الأجنبية لأنها تعد الظاهرة الأكثر قوة وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة متمثلة بالشركات المتعددة الجنسية إذا أصبح لها دور فاعل في التحولات الاقتصادية الدولية سواء من الناحية المالية التمويلية أو التسويقية أو التكنولوجية وحتى الاعلامية.

1 : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأونكتاد وهي اختصاراً لـ United Nations Conference on Trade and Development هو منظمة دولية تساعد على إيجاد بيئة ملائمة تسمح باندمج الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

سعت معظم الدول النامية إلى تبني النماذج والنظريات التنموية قصد بلوغ مستويات التنمية الاقتصادية المنشودة وتحقيق أهداف سياساتها الاقتصادية من زيادة الناتج القومي وتحسين الدخل الفردي والمستوى المعيشي لمواطنيها إلى استقرار الأسعار وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية وتعبئة كل الطاقات المحلية لتحقيق التنمية لكون الموارد في هذه الدول تنسم بالمحدودية والندرة الكبيرة مقارنة بالدول المتقدمة.

وسورية كما هو معلوم بحاجة الى إعادة بناء البنى التحتية وإعمار ما دمرته الحرب وانعاش القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة وتقدم كثير من المشاريع الصناعية والتي تحتاج الى اعادة بناء وتحديث اضافة الى قطاع الكهرباء والماء ناهيك عن المديونية والتعويضات التي يعاني منها والاقتصاد السوري تحديدا وبنفس الوقت يعاني هذا الاقتصاد ومن الفجوة الكبيرة بين الايرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات عملية البناء والاعمار وصعوبة الحصول على قروض اضافة بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية وما يترتب على هذه القروض من فوائد اضافة ولم يكن امام سورية خيار اخر اذا ما اراد بناء وتنمية جميع قطاعاته الانتاجية والخدمية سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتأمين الحد الأدنى من الموارد اللازمة لإعادة البناء.

وبناء على ما تقدم تشكل الاستثمارات الأجنبية محور الاهتمامات للحكومات في عدد من دول العالم وخاصة الدول الآسيوية والأفريقية والعربية، والجمهورية العربية السورية تسعى لجذب مثل هذه الاستثمارات واستقطابها من خلال سن القوانين والتشريعات والتسهيلات والعمل على خلق المناخ الاستثماري الجذاب وما يتعلق به من قوانين وإجراءات مرنة.

الإطار النظري:

أولاً- أهمية البحث:

يكتسب البحث أهمية في كونه:

- 1- إثراء معرفي لمفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي للدول.
- 2- دور الاستثمار الاجنبي المباشر كونه احد اهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية و اعادة اعمار في سورية وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد السوري.
- 3- سعي الاقتصاد السوري إلى خلق مناخ استثماري أكثر ملاءمة واستقرار بهدف جذب المزيد من الاستثمارات لتعزيز متطلبات التنمية الاقتصادية.
- 4- إمكانية دخول الشركات الأجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وادخال الاساليب الحديثة في الادارة والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية إدارياً وفنياً.

ثانياً: مشكلة البحث:

ان اشكالية تمويل التنمية واعداء بناء ما دمرته الحروب من البنى التحتية ومدة الحصار و ردم فجوة التخلف هي اشكالية حقيقيه برزت نتيجة لانخفاض الدخل الحقيقي وقلة المدخرات طوال المدة الماضية مما ادى قلة الاستثمارات المحلية وعزوف المستثمر الاجنبي عن الدخول الى البلاد نتيجة لعدم استقرار الوضع الامني، وبالتالي احجام البنوك الدولية عن الاقراض اضافة الى ضخامة المديونية الخارجية لسورية بسبب الحرب وما يتبعها من خدمة الدين والتعويضات

وعلى الرغم من أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دوراً فاعلاً في تنمية اقتصاديات الدول ولا أحد ينكر أهميتها في عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول ودورها في زيادة القدرات الانتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي للدول وبالتالي تأثيرها على المستوى المعاشي للأفراد وتحقيق الرفاهية للمجتمعات إلا أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما زال محدود نسبياً وكذلك فإن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي ما زال محدوداً ومحل شك لدى الكثير من الباحثين ومتخذي القرار والبحث يحاول الإجابة على الأسئلة الآتية:

- 1- ما أشكال الاستثمار الأجنبي في سورية.
- 2- ما أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في سورية.

ثالثاً: أهداف البحث:

- 1- التعرف إلى واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية.
- 2- التعرف إلى أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- 3- قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في سورية.

رابعاً: فرضيات البحث:

- 1- لبلوغ الدراسة أهدافها نقوم بوضع فرضية أساسية بصيغة الإثبات (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (أثر معنوي) عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في سورية) خلال الفترة 1980-2007.

خامساً: الطرق المستخدمة في البحث:

- أ- صياغة نموذج قياسي لغرض قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في سورية.
- ب- استخدام بعض طرق التقدير الإحصائي للوصول إلى النتائج المطلوبة لتحقيق أهداف البحث.
- ت- استخدام بعض الاختبارات الإحصائية والقياسية للوقوف على صلاحية النموذج القياسي.

سادساً: الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات التطبيقية السابقة ظاهرة الاستثمار الأجنبي في الدول النامية وبينت أن للعوامل الاقتصادية والسياسية تأثيراً كبيراً على انتقال رؤوس الأموال إلى البلدان المضيفة كما بينت هذه الدراسات أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي لدى البلدان المضيفة وسنتعرض بعض من تلك الدراسات وما توصلت إليه من نتائج.

1. دراسة (زياد أبو ليلى، 2005):

بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1976-2003):

هدفت الدراسة للتعرف إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستوردات كما هدفت إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ومتجه الانحدار الذاتي (VAR) وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها:

- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستوردات تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الأردن.

- توجد علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات وأحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه رأس المال المحلي ومن المستوردات باتجاه رأس المال المحلي.

2. دراسة (AL-massaied, 2004):

بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، والنمو، والنمو الاقتصادي (الدليل من رابطة شعوب جنوب آسيا-5)"

هدفت الدراسة إلى معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وإلى قياس أثر الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا وشملت أندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وسنغافورة في الفترة (1961-2002) بالإضافة إلى قياس أثر العوامل المحلية على النمو الاقتصادي في تلك البلدان وقد استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي المتباطئ (ARDL). توصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يساهمان في تحفيز النمو الاقتصادي وأن السياسات التصديرية والوساطة المالية تعززان الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي وأن التطور في رأس المال البشري يؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز النمو خصوصاً في سنغافورة وماليزيا.

3. دراسة (هبل عجمي جميل، 2002):

بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته"

هدفت الدراسة للتعرف إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن من حيث طبيعته واتجاهاته والعوامل المؤثرة فيه مع التطرق إلى جهود الأردن لجذب الاستثمارات الأجنبية وقد أشارت الدراسة في نتائجها إلى أن رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في الأردن قد اتجهت نحو قطاعي: الصناعة، والتجارة بالدرجة الأولى وأن الناتج المحلي الإجمالي كان له أثر كبير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4. دراسة (يونس مفيد وآخرون، 2002):

بعنوان: "تأثير التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن"

هدفت الدراسة إلى اختيار التمويل الخارجي ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض على التغيرات الهيكلية في الأردن وتوصلت الدراسة إلى تزايد اعتماد الأردن على التمويل الخارجي في معالجة مشكلاته الاقتصادية وبالتالي تزايد خدماتها وأظهر التحليل التجريبي للدراسة عدم قدرة التمويل الخارجي ممثلاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض في تحقيق التغيرات الهيكلية المطلوبة في الاقتصاد الأردني.

5. دراسة (عبد المنعم السيد علي، سعد حسين 2001):

بعنوان: "الاستثمار الأجنبي في الأردن حجمه وهيكله واتجاهاته وآثاره التنموية (1970-1999)"

هدفت الدراسة إلى معرفة الموقف الأردني من الاستثمار الأجنبي والتسهيلات القانونية والامتيازات الأخرى التي قدمها الأردن للمستثمر الأجنبي لجذبه للاستثمار في الأردن كما تطرقت الدراسة إلى حجم نمو نشاط الاستثمارات الأجنبية في الأردن ومعدلاته ومجالاته وقد خلصت الدراسة إلى أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية في الأردن كانت ضئيلة.

6. دراسة (مصطفى العبد الله الكفري، 2010):

بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"

هدفت الدراسة إلى التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر ومفاهيمه والآثار الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية والآثار السلبية أيضاً المحتملة لهذه الاستثمارات وخلصت الدراسة إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية إذا توفرت له الإجراءات والقوانين المناسبة لخلف بيئة الاستثمار المثلى.

7. دراسة (خزامى عبد العزيز الجندي، 2010):

بعنوان (الاستثمار في الجمهورية العربية السورية)"

هدفت الدراسة إلى تحليل الواقع الاستثماري في الجمهورية العربية السورية لتأمين المناخ الاستثماري الضروري القادر على رفع معدل النمو الاستثماري ومن ثم معدل النمو الاقتصادي وذلك بتوفير البيئة الاقتصادية الضرورية لجذب الاستثمارات الممكنة وزيادة معدل العمالة كما يؤكد البحث على ضرورة اتخاذ المواقف الاستراتيجية التي من شأنها وقف التحدي أمام تأمين الاستثمار الخارجي وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير فرص العمل اللازمة في الاقتصاد الوطني وذلك من أجل رسم السياسات المتكاملة لتحقيق الأهداف المرسومة فيما يتعلق بتحسين المستوى المعاشي للعاملين من خلال تأمين فرص العمل ورفع أجورهم وفق قيمة العمل وخلصت الدراسة إلى ضرورة التحفيز من العقبات الإدارية الضاغطة على الاستثمار والبحث عن مصادر والتوسع في تطوير البيئة البنية التحتية الاستثمارية في سورية.

الإطار النظري والمفاهيمي:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي:

وردت للاستثمار الأجنبي المباشر تعريف عديدة وبحسب الجهات الصادرة عنها يمكن تصنيفها بالآتي:

1 . الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المؤسسات الدولية :

✓ صندوق النقد الدولي²: عرّفه على أنه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم ، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات ، ويكون الاستثمار الأجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر (10%) أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.

✓ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)³. وقد عرّفته علأنه ذلك النشاط الذي

يقوم

به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة أعمال خارج بلده الأصلي

✓ منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)⁴. وقد عرّفته على أنه ذلك

الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصالح دائمة ، وقدرة على

2 : هو وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي.

3 : هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية.

4 : هو منظمة عالمية تساعد على إيجاد بيئة ملائمة تسمح باندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

التحكم الإداري بين شركة قطر الأم (الذي تنتمي إليه الشركة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار) سواء كان المستثمر فرداً أم شركة أم مؤسسة ، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق (10%) من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى كحد فاصلٍ لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي.

وترى المنظمة أن هناك ثلاثة مكونات رئيسة للاستثمار الأجنبي هي:

– رأس المال المساهم به (Equity Capital) : أو رأس المال السهمي ، وهو شراء المستثمر الأجنبي لأسهم مشروع معين في بلد آخر (بلد المضيف) غير بلده الأصلي (البلد الأم) ، على أن لا تقل هذه الحصة عن (10%) حسب تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) من أسهم رأس مال الشركة المساهمة وهذه الحصة تمنح المالك حق السيطرة الفعلية على المشروع وحق إدارته .

– الأرباح المُعاد استثمارها (Reinvested Earnings) : وتتألف من أسهم المستثمر الأجنبي (نسبة إلى أسهم المشاركة) من الأرباح غير الموزعة ، مثل أرباح الأسهم (dividends) . والأرباح غير المعادة للمستثمر الأجنبي (earning not remitted) ، يتم إحجازها من قبل الفروع بهدف إعادة استثمارها في البلد المضيف سواء في توسيع المشروع الحالي أو لفتح مشاريع جديدة.

– القروض داخل الشركة (Intra-Company Loans) : وهي معاملات الاقتراض القصير والطويل الأجل سواء من الدول أو الشركات الأخرى من غير البلد المضيف ، أو معاملات الاقتراض بين الفروع والشركة الأم ، وذلك بهدف التوسع أو التحسين أو التجديد .

✓ منظمة التجارة العالمية (WTO) ⁵ : ترى هذه المنظمة أن الاستثمار الأجنبي

المباشر يمكن أن يتحقق عندما يمتلك مستثمر ينتمي إلى دولة معينة (الدولة الأم (Home Country) أصلاً إنتاجياً في دولة أخرى (الدولة المضيفة (Host Country) .

▪ نلاحظ من التعاريف السابقة إنها تتفق على عدة مشتركات منها :

- 1- إنه توظيف أموال ولا تتمتع هذه الأموال أو المستثمر بهوية الدولة المستقطبة للاستثمار .
- 2- يكون الاستثمار في منشآت أو عمليات إنتاجية ، ويحقق منافع على المدى البعيد لكل من المستثمر الأجنبي والدولة المستقطبة (المضيفة) .

من خلال ما ذكر يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه “عبارة عن تدفقات نقدية وسلعية قادمة من خارج البلد ، يتم توجيهها في موجودات إنتاجية أو خدمية جديدة ، أو من خلال الشراء ويكون من حق المستثمر الأجنبي إدارة تلك المنشآت بهدف تحقيق منافع على المدى القصير والطويل لكل من المستثمر والدول المضيفة .

2 . الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الاقتصاديين الأجانب :

اختلفت آراء الاقتصاديين الأجانب في مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر فكلاً يراه من وجهة نظره وفيما يأتي عدد من آراء الاقتصاديين الذين اهتموا بالاستثمار الأجنبي المباشر وأولوه الدراسات المستفيضة :

أ . جيل برتان (Gilles Bertin) : يرى أنه الاستثمار الناشئ عبر الحدود ، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف جني الأرباح وتعميم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات ، وبالتالي فإنه “كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان .

5 : هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية.

ب . دنيس تريسن وجين بريكول (Denis Tresen & Jean Bricoull) : يرون أنها تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي أما بسبب ملكيته الكاملة لها ، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، أي أن هذا الاستثمار يكون ذو طابع مزدوج يتمثل الأول منه بوجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع مما يسمح للمستثمر بممارسة حق الإدارة .

ج . بيتر هيس وكلارك روسز (Petter Hess & Clark Ross) : يريان أنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدول المضيفة أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدول المضيفة (غالباً ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة).

ويتسم هذا المفهوم بالشمولية فقد يتخذ هذا الاستثمار عدة صور كأن يكون على شكل مشروع جديد تكون ملكيته أجنبية بالكامل، أو يمكن أن يكون مشروع مشترك مع مشروع محلي قائم.

د . بول كروجمان ومايرس أوبتسفيلد (Paul Krugman & Maurice Obstfeld) :

عزفاه على أنه تدفق رؤوس الأموال الدولية لإنشاء شركة في بلد واحد أو توسع شركة تابعة في بلد آخر وفي تعريفهما هذا أكدا على السمة التي تميز الاستثمار الأجنبي ، فهو لا يتمثل فقط في نقل الموارد إنما يكون أيضاً في حيازة السيطرة لذا فإن الفرع لا يملك إلزام مالي فقط مع الشركة الأم إنما يكون جزءاً من هيكلها التنظيمي.

هـ. كريغوري مانكيو Gregory Mankiw : توجه مفهومه نحو المستثمر والفوائد المتحققة من الاستثمار فهو يرى إنه طريقة تؤدي إلى نمو الدول وإن جزءاً من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب وقد لا يؤدي هذا إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال وبالتالي زيادة الإنتاجية ورفع الأجور ، إلا أنه أحد الطرق التي تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة المستخدمة في الدول المتقدمة .

أما المستثمر الأجنبي فهو ذلك الكيان الذي قد يكون شخصاً معنوياً أو طبيعياً أو شركة كالشركات متعددة الجنسية ، وهو يسهم في تشغيل الموارد، ونقل التكنولوجيا ، وزيادة المعرفة ويدعم المهارة العالية ويوسع رقعة الإنتاج الدولي والأسواق المساهمة في دعم النمو والتنمية الاقتصادية .

ومن الإستعراض السابق لمفاهيم الاستثمار الأجنبي نجد أنها تتفق على عدد من النقاط الرئيسية التالية :

1. يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إنتقال رؤوس الأموال الاستثمارية والموارد الاقتصادية إلى خارج البلد وذلك بهدف توظيفها في موجودات رأسمالية ثابتة .
2. يهدف هذا الانتقال إلى تحقيق الربح .
3. تكون ملكية المشروع كلية أو جزئية (شراء أسهم في شركة قائمة بالقدر الذي يسمح بالإدارة والرقابة عليها) .
4. يكون المستثمر فرداً أو شركة .
5. أنه استثمار دولي يهدف إلى الحصول على مصلحة دائمة من خلال علاقة طويلة الأجل .

3 . الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الباحثين والكتّاب العرب :

عرّف الكتّاب والباحثين العرب الاستثمار الأجنبي المباشر تعريفات مختلفة حسب وجهة نظرهم إلى الاستثمار نذكر منها:

1. **سرمد كوكب الجميل** يرى أنه توظيف وتنمية رأس المال الأجنبي في دولة أخرى عبر الحدود الوطنية على شكل أصول رأسمالية ثابتة وموجودات مادية، ويكون الإشراف على إدارتها من قبل المستثمر الأجنبي الذي يتخذ شكل فردٍ أو مجموعة أفراد (شركة) ويقوم بنقل التكنولوجيا والخبرة الفنية ويُعد أحد قنوات التمويل الخارجي عبر الشركات المتعددة الجنسية التي مركزها البلد الأم.

2. **عبد السلام أبوقحف** يعتقد أن المقصود به قيام المستثمر الأجنبي بإدارة مباشرة للمشروع الاستثماري المقام خارج الحدود الجغرافية لبلده سواء كان مشروعاً إنتاجياً أو خديماً وينطوي هذا النوع من الاستثمارات على علاقة طويلة الأجل وعلى تملك المستثمر الأجنبي للمشروع بشكل جزئي أو بشكل كامل.

3. **ماجد أحمد عطا الله** فقد عرّفه بشكل أكثر شمولية فيرى أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر ويشار إلى الكيان المقيم بإصطلاح (المستثمر المباشر) وإلى المؤسسة بإصطلاح (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة فضلاً عن تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة بين المستثمر والمؤسسة بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما ، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسة المنتسبة سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة.

ومهما تكن من تعاريف لدى الباحثين العرب فإنها لا تخرج في أغلبها عن المفهوم العام للاستثمار بكونه ذلك النشاط الذي يقوم به فرد أو شركة أجنبية بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود البلد الأم بهدف الحصول على الفوائد والأرباح وقد يكون طويل أو قصير الأمد ويمتلك منه أكثر من (10%) من الأسهم على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير بالقرار حسب نسبة المساهمة ونوع المشروع وحاجة البلد المستثمر فيه إليه ووفق ما يتفق عليه بين الطرفين.

4. **الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشريعة الإسلامية :**

لا تمنع الشريعة الإسلامية الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما أنها لا تمنع الدول الإسلامية من الاستفادة من أي ميزة حقيقية لأي نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر ، خاصة إذا كانت الدول الإسلامية بحاجة لهذا الاستثمار ، أو أنها عاجزة عن استغلال مواردها الطبيعية بشكل مناسب مناسب ، أو توفير إحتياجاتها الضرورية بإمكاناتها المحلية المتوفرة .

فالثابت في كتب السنة والسيره النبوية الشريفة أن الرسول صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم أبرم عقداً مع يهود خيبر يقضي بأن يدفع إليهم الأرض بعد أن أصبحت ملكيتها للمسلمين بعد الفتح ، ليقوموا باستغلالها الاستغلال الأمثل فيما تصلح له من زرع وغرس ، مستخدمين بذلك إمكاناتهم المادية والفنية ، ولهم مقابل ذلك نصف ما ينتج عن هذا الاستغلال من ثمر.

ويمكن القول أن ما تم بين الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم ويهود خيبر يتطابق إلى حد كبير مع ما يتم في العصر الحديث بين الدول النامية والشركات والمؤسسات الاستثمارية الأجنبية وذلك إستناداً إلى أمرين هما :

الأمر الأول : إعتبار يهود خيبر بمثابة الأجنب عن الدولة الإسلامية عند سريان العقد، لأن فتح خيبر كان عنوة وليس صلحاً، وبذلك أصبحت ملكاً للدولة الإسلامية وأن العقد الذي أبرم بين الرسول صلى الله عليه وسلم مع يهود خيبر لم يكن عقد ذمة يمنحهم الإقامة الدائمة في الدولة الإسلامية، إنما عقد من عقود الأمان المؤقتة، تحتفظ فيه الدولة الإسلامية بتحديد نهايته بإرادتها المنفردة .

وعليه فإن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عندما تعامل مع يهود خيبر أعطاهم الأرض لغرض استغلالها لما يصلح لها من زرع وغرس وتعامل معهم على أنهم أجنب وهو ما يدل على جواز استعانة الدولة الإسلامية بمستثمرين أجنب لاستغلال مواردها الطبيعية .

والأمر الثاني : موضوع العقد الذي تم ، حيث كان موضوع العقد استغلال أرض خيبر التي آلت إلى المسلمين في الفتح وهي أكبر مورد اقتصادي طبيعي تملكه الدولة الإسلامية وقتها من قبل يهود خيبر على إعتبار أنهم أجنب لزراعتها بإمكاناتهم المالية والفنية التي تؤهلهم للقيام بهذا العمل في الوقت الذي كانت فيه الدولة الإسلامية لا تستطيع استغلال الأرض لعدم توافر الإمكانيات لذلك

وهذه الظروف التي دعت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لإبرام العقد وهو ممثل الدولة الإسلامية يمكن أن تتكرر لأي دولة وفي أي زمان ، لذا فإن الشريعة الإسلامية لا تمنع من الاستفادة من خبرة وإمكانات أي مستثمر أجنبي في أي مجال اقتصادي ، مع إعطاء الدولة الإسلامية السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية ، وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بمحاسبة المستثمر الأجنبي في حال إخلاله بشروط العقد .

وإذا كانت الشريعة الإسلامية قد أجازت الاستثمار المباشر في مجال الأرض الزراعية ، فإنه يقاس عليه جواز الاستثمار المباشر في المجالات الأخرى ذات الأهمية التي تعود بالنفع على المسلمين كالاستثمار في المشروعات الصناعية والإسكان وتنمية البنية التحتية للبلد وغيرها . فضلاً عن ذلك فإن العقد الذي أبرمه الرسول صلى الله عليه وسلم ، مع يهود خيبر فيه دليل على جواز المشاركة مع رأس المال الأجنبي ، لكون هذا العقد يمكن إعتباره من قبيل عقود المزارعة ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما إتفق مع يهود خيبر ، دفع لهم نصف ما يخرج منها من ثمر أو زرع .

على أن مشاركة رأس المال الإسلامي للرأسمال الأجنبي ، يجب أن تتم في إطار الضوابط الإسلامية التي تتيح للمسلم الحق في التصرف في مال الشركة أو يشرف عليها ولو بوكيل مسلم ، وهذا لا يعني بأي شكل من الأشكال استبدال المسلم بالتصرف المطلق دون شريكه . وبهذا يتضح إن الشريعة الإسلامية لا تمنع الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر ولا تتعارض مع جوهر مفهومه الذي يهدف إلى إنشاء مشروعات جديدة أو التوسع فيها أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية وغيرها في الدول الإسلامية المضيفة شريطة أن تعود هذه الاستثمارات بالخير على المسلمين ، وتتم في إطار الشريعة الإسلامية ولا تتعارض مع مبادئها ، وتؤدي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع والدولة على حدٍ سواء وفي المقابل حصول المستثمرين الأجانب على عوائد استثماراتهم المتمثلة بالفوائد والأرباح .

ثانياً: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر :

تجدر الإشارة في البداية أن أشكال الإستثمار الأجنبي هي من وجهة نظر الشركات الأجنبية بمثابة طرق لغزو الأسواق العالمية. والاستثمارات الأجنبية يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين :

1- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة :

الإستثمارات غير المباشرة هي التي لا يكون فيها المستثمر الأجنبي مالكا لجزء أو كل المشروع الإستثماري، كما أنه لا يتحكم في إدارته أو تنظيمه ومن الأمثلة عليه : التصدير ، أو عقود الإدارة ، أو التوكيلات ... إلخ ، هذه الاستثمارات تستخدمها الشركات الأجنبية كوسيلة للتعرف على قياس مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره وبالتالي فهي تقوم بالاستثمار غير مباشر كبداية قبل أن تقرر الدخول في مشروعات استثمارية مباشرة أو الإكتفاء فقط بالاستثمار غير المباشر أو ترك السوق نهائياً .

2- الإستثمارات الأجنبية المباشرة :

الإستثمار الأجنبي المباشر قد يكون عن طريق التملك الجزئي أو المطلق للمشروع الاستثماري من طرف الشركة الأجنبية. والاستثمار الأجنبي يأخذ الأشكال التالية:

1-2- الاستثمار المشترك:

الإستثمار المشترك كما عرفه كولدي kolde "هو الذي يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة ، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... إلخ"

خصائص الاستثمار المشترك التالية :

- 1- أنه عبارة عن إتفاق طويلة الاجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الإتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي .
- 2- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص .
- 3- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك .
- 4- طرفا الإستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتها في مشروع الإستثمار من خلال :

- المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الأخر التكنولوجية .
- أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجية.
- أو تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية ، أو تقديم السوق.
- 5- حق كل طرف من أطراف الإستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك. وهذا يعتبر أهم فارق يميز الإستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة واتفاقيات الصنع أو مشروعات تسليم المفتاح .

مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة :

المزايا :

بالنسبة للدول النامية يعتبر الإستثمار المشترك من أكثر أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم هذه الدول فهذه الدول وإنطلاقا من خبراتها التنموية السابقة لاحظت أن طرق إنتقال التكنولوجيا كالمصانع ، لاتكفي لإحداث نمو إقتصادي صناعي عام فلجأت إلى إستقبال مؤسسات متعددة الجنسيات التي تملك الخبرة والتكنولوجيا المتطورة، والسماح لها بالنشاط في السوق المحلية من خلال إنشاء مؤسسات مشتركة تكون فيها مساهمة المؤسسات الأجنبية أقل من 50%. فعلاوة على خلق فرص عمل جديدة ، تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ، تنمية قدرات المديرين المحليين وخلق علاقات تكامل إقتصادية رأسية أمامية وخلقية مع النشاطات الإقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة فالإستثمارات المشتركة تسمح للبلدان النامية بتحقيق ثلاثة أهداف هي :

- ربط المؤسسة الأجنبية مباشرة بتسيير النشاط داخل السوق المحلية وتجاوز العلاقة مورد / زبون التي لاتسمح بالإنتقال التكنولوجي الكافي للنمو، فالمؤسسة المشتركة هي عبارة عن ملحقة للمؤسسة الأجنبية وبذلك تسييرها عادة عبارة عن صورة مصغرة لتسيير المؤسسة الأجنبية الأم، مما يسمح بانتقال تقنيات التسيير والتكنولوجيا إلى المؤسسة المحلية .

- تقييد حركة الشركات المتعددة الجنسيات وذلك لتجنب تصرفاتها الإنتهازية فالمؤسسة المحلية الشريكة تكون بمثابة مراقب قادر على منع مثل هذه التصرفات (تطبيق أسعار إمتيازية بالنسبة للمؤسسة الأم الأجنبية .. إلخ) .

- المساعدة على إدماج الإقتصاد المحلي في الإقتصاد العالمي وذلك بتعميم تطبيق الإستثمارات المشتركة بين المؤسسات المحلية القابلة لذلك .

العيوب :

- 1- إنخفاض القدرة المالية للمستثمر المحلي قد يؤدي إلى صغر حجم المشروع المشترك مما يقلل إسهامات هذا الأخير في تحقيق أهداف الدولة الخاصة بزيادة فرص التوظيف ، إشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات ، التحديث التكنولوجي... إلخ .
- 2- مقارنة مع مشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي ، فإن مساهمة الاستثمار في توفير العملات الأجنبية(رأس المال الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات تعتبر قليلة جدا .

3- نتائج المؤسسة المشتركة تتأثر كثيرا بسياسة أسعار المؤسسة (المؤسسة الأجنبية) ، فيمكن لهذه الأخيرة أن تزود المشروع المشترك بمواد وتجهيزات استثمارية وتحصل في المقابل على دخل مالي على عدة أشكال (فوائد ، حقوق... إلخ) مما يسمح لها بتحقيق أرباح لتعاملها مع المؤسسة المشتركة حتى في حالة عدم تحصل المؤسسة المشتركة نفسها على أرباح ، أما بالنسبة للطرف المحلي فإنه لا يستطيع أن يقوم بنفس العملية لأن أرباحه مرتبطة مباشرة بأرباح المؤسسة المشتركة .بالإضافة إلى ذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها المتعامل الأجنبي عن طريق غير مباشر (من تعامله مع المشروع المشترك) ستؤثر على أرباح المؤسسة المشتركة ، والوضعية هنا بمثابة إقتطاع مسبق للأرباح ثم اقتسام الباقي مع المتعامل المحلي ، الذي لا يستطيع في أغلب الأحيان الدفاع عن نفسه لعدم إمتلاكه للقدرات والمعلومات التقنية والتسييرية الكافية (فكيف مثلا يستطيع أن يحكم على أن السعر المطبق على المواد المشتراة من المؤسسة الأجنبية إذا كان لا يملك معلومات عن السوق الدولية لهذه المواد).

4- المشروع لا يمثل بالنسبة للمؤسسة الأم الأجنبية إلا جانبا ضئيلا ومحدودا من حافظة نشاطاتها لذا فهي تقوم أحيانا بمناورات لتعديل سيولة منتوجاتها وإستثماراتها بين مختلف المناطق والنشاطات (الحد من الإنتاج الحد من الإستثمار أو التصدير .. إلخ) هذه المناورات قد تتسبب في خلافات كبيرة بين الشركاء هي في الحقيقة تنبع من عدم تكافؤ المتعاملين الشركاء إذ أن المشروع المشترك بالنسبة لغالبية المتعاملين المحليين هو مصدر دخل أساسي بل الإستثمار الوحيد لهم وأي تعطل في سير المشروع المشترك سيكلف المتعامل المحلي غالبا .

بالنسبة للمؤسسات الأجنبية :

• المزايا :

يعتبر الإستثمار المشترك من أفضل الأشكال التي تسمح للمستثمر الأجنبي بالحصول على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء والتملك المطلق لمشروع استثماري خاصة في بعض مجالات النشاط الإقتصادي كالبتترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين... إلخ. فالدول المضيفة تلجأ عادة إلى وضع معوقات قانونية تحول دون التملك الكامل للمشروع الإستثماري من طرف المؤسسة الأجنبية وبالتالي تكون هذه الأخيرة مجبرة على إنشاء مشروعات مشتركة مع مؤسسات محلية، زيادة على ذلك هناك دوافع أخرى تجعل المؤسسات الأجنبية تعتمد هذه الإستراتيجية وهي :

- اقتحام السوق المحلي والحصول على موقع تنافسي جيد منذ البداية بإقامة مؤسسة مشتركة مع مؤسسة محلية يجعلها تستفيد من خبراتها فيما يخص خصوصية السوق المضيف (أذواق المستهلكين ، سلوكياتهم ، قنوات التوزيع .. إلخ) ، من جهة أخرى فإن الشريك المحلي إذا كان مالكا لأصول فإنها سوف تستعمل في إطار المشروع المشترك ، بالإضافة إلى سهولة حل المشكلات المتعلقة بالعلاقات العمالية .

• الإستثمار المشترك يساعد الطرف الأجنبي في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية فيما يخص الحصول على القروض المحلية، المواد الأولية .. إلخ، خاصة إذا كان المستثمر المحلي هو الحكومة أو شركة تابعة للقطاع العام.... إلخ.

• العيوب :

أما عيوبه بالنسبة للمستثمر الأجنبي فتتمثل في :

- 1- يحتاج إلى رأس مال كبير نسبيا.
- 2- في الحالة التي يكون فيها الطرف المحلي ممثلا في الحكومة فإنه من المحتمل أن تضع قيود صارمة على تحويل أرباح الطرف الأجنبي إلى الدولة الأم .
- 3- قد يصر الطرف المحلي على نسبة معينة في المساهمة في رأس مال مشروع الإستثمار. هذه النسبة قد لا تتفق مع أهداف الطرف الأجنبي خاصة المرتبطة بالرقابة على المشروع وإدارته مما يخلق مشكلات بين طرفي الإستثمار تؤثر على إنجاز المشروع ككل.
- 4- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع الإستثماري وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والإستقرار في السوق المحلي.

2-2- الإستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي :

يتمثل هذا النوع من الإستثمارات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق بالدولة المضيفة. وهو من أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا من طرف الشركات الأجنبية وذلك نظرا للمزايا التي تحصل عليها من هذا النوع من الإستثمارات.

مزايا وعيوب الإستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:

• المزايا:

- تتمثل مزايا هذا النوع من الإستثمارات فيما يلي :
- زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.
- نظرا لكبر حجم هذا النوع من المشروعات الإستثمارية فإن هذا يؤدي إلى إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع إحتتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسن ميزان مدفوعات الدولة المضيفة. فضلا عن ما يترتب على كبر الحجم من خلق فرص للعمل.

- يساهم هذا النوع من الإستثمار في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المضيفة بالمقارنة بالأشكال الأخرى للإستثمار الأجنبي خاصة أشكال الإستثمار غير مباشر.

• العيوب:

الملاحظ أن الكثير من البلدان النامية تتردد في قبول هذا النوع من الإستثمار وذلك تخوفا من التبعية الإقتصادية وإحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية المضيفة لهذه الإستثمارات ، إلا أن هناك دول نامية من أجل جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية تسمح بهذا النوع من الإستثمارات مثل كوريا الجنوبية ، البرازيل، المكسيك... إلخ .

المزايا والعيوب من وجهة نظر الشركات الأجنبية:

- المزايا :

من المزايا التي يحققها الطرف الأجنبي من الإستثمارات المملوكة كليا للمستثمر

الأجنبي :

- عن طريق هذا الإستثمار تكون هناك حرية كاملة لإدارة المشروع بمختلف أنشطته (إنتاجية وتسويقية ومالية والسياسات الخاصة بالموارد البشرية) .
- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والنتيجة عن إنخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية .

- يساعد التملك المطلق لمشروع الإستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات .

• العيوب :

أما العيوب فتتمثل في :

- هذا النوع من الإستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الإستثمارات المشتركة .
- الأخطار غير التجارية التي قد يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الإستقرار السياسي أو الإجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية المضيفة ، خصوصا إذا كان الإستثمار في الصناعات الإستراتيجية مثل صناعة البترول والأسلحة والأدوية... إلخ .

2-3- مشروعات أو عمليات التجميع :

هذه المشروعات تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني سواء كان عام أو خاص، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا . مشروعات التجميع هذه قد تأخذ شكل الإستثمار المشترك أو التملك الكامل لمشروع الإستثمار للطرف الأجنبي .

2-4- الإستثمار في المناطق الحرة:

يهدف هذا النوع من الإستثمارات إلى إنشاء المناطق الحرة وتشجيع إقامة الصناعات التصديرية ومن أجل تحقيق هذا الغرض تسعى الدول جاذبة للإستثمارات وذلك من خلال منح المشاريع الإستثمارية فيها عدداً من الحوافز والمزايا والاعفاءات.

من خلال ما سبق نستخلص أن هناك أشكال متنوعة للإستثمار الأجنبي المباشر وأن لكل شكل مزايا وأثار سلبية وللتخفيف من هذه الأثار السلبية وتعظيم العوائد المتوقعة من وراء هذه الإستثمارات لابد من التوجيه الجيد للإستثمارات الأجنبية وتنظيمها.

الجانب العملي:

أولاً: تقدير النموذج القياسي وتحليله:

لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في سورية خلال الفترة من (1980-2007) استخدمنا النموذج القياسي التالي:

$$GDP = \gamma_0 + \gamma_1 FDI + \epsilon_t \quad \dots(1)$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

FDI: الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ϵ_t : حد الخطأ العشوائي.

ولتحليل النموذج القياسي الوارد في العلاقة (1) تم استخدام أسلوب متجه الانحدار الذاتي Variance Auto Regressive (VAR) ولتقدير معاملات النموذج القياسي السابق استخدمنا لهذا الغرض طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS). والجدول التالي يبين الناتج المحلي الإجمالي GDP و الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية من 1980-2007 (القيمة بالدولار)

| <u>FDI</u> | <u>GDP</u> | <u>السنة</u> |
|------------|-------------|--------------|
| -40000 | 13062421025 | 1980 |
| 40000 | 15518199247 | 1981 |
| 95000 | 16298905397 | 1982 |
| -20000 | 17589184557 | 1983 |
| 50000 | 17503082982 | 1984 |
| 15000000 | 16403544511 | 1985 |
| 20000000 | 13293209270 | 1986 |
| 22000000 | 11356215713 | 1987 |
| 27000000 | 10577042355 | 1988 |
| 30000000 | 9853396226 | 1989 |
| 40000000 | 12308624284 | 1990 |
| 54000000 | 12981833333 | 1991 |
| 57000000 | 13253565899 | 1992 |
| 109000000 | 13695962019 | 1993 |
| 251000000 | 10122020000 | 1994 |
| 100000000 | 11396706587 | 1995 |
| 89000000 | 13789560878 | 1996 |
| 80000000 | 14505233969 | 1997 |
| 82000000 | 15200846138 | 1998 |
| 263000000 | 15873875969 | 1999 |
| 270000000 | 19325894913 | 2000 |
| 110000000 | 21099833784 | 2001 |
| 115000000 | 21582248882 | 2002 |
| 160000000 | 21828144686 | 2003 |

| | | |
|------------|-------------|------|
| 275000000 | 25086930693 | 2004 |
| 500000000 | 28858965517 | 2005 |
| 659000000 | 33332844575 | 2006 |
| 1241959115 | 40405006007 | 2007 |

الجدول رقم 1 من إعداد الباحث والمصدر البنك الدولي للبيانات world bank data

وللتحقق من صلاحية النموذج القياسي ينبغي إجراء بعض الاختبارات القياسية والإحصائية قبل إجراء عملية تقدير معاملات النموذج وعلى النحو الآتي:

1. اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية unit root test of

:stationary

غالباً ما تعاني بيانات السلاسل الزمنية في الدراسات التطبيقية من مشكلة جذر الوحدة ولمعالجة ذلك تم استخدام اختبار ديكي-فولر الموسع Augment Dickey and

fuller(ADF):

ويمكن توضيح هذا الاختبار من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta \gamma_t = \alpha_0 + \alpha_1 \gamma_{t-1} + \sum \lambda \Delta \gamma_{t-1} + \epsilon_t$$

حيث:

Δ: تمثل الفرق الأول.

وباعتماد بيانات السلسلة الزمنية للفترة (1980-2007) من خلال ملف البيانات الموجود في ملف

إكسل واستخدام برنامج E-views الإحصائي تم الحصول على نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع

(ADF) في المستوى Level والفرق الأول (first difference) لمتغيرات الدراسة

(GPD, FDI) والجدول رقم (2) يبين ذلك:

| <u>الفرق الأول First Difference</u> | | | <u>المستوى Level</u> | | | <u>المتغيرات Variables</u> |
|-------------------------------------|------------------|------------------|----------------------|-------------|-----------|----------------------------|
| بدون قاطع واتجاه | قاطع واتجاه | قاطع | بدون قاطع واتجاه | قاطع واتجاه | قاطع | |
| -7.959235 *** | -9.991054 *** | -8.731206 *** | 2.774548 | -0.234440 | 1.768462 | GDP |
| -5.280907 *** | -5.439818 *** | -5.392499 *** | -0.017608 | -2.662208 | -1.023394 | FDI |
| -2.656915 | -4.356068 | -3.711457 | -2.656915 | -4.356068 | -3.711457 | 1% |
| -1.954414 | -3.595026 | -2.981038 | -1.954414 | -3.595026 | -2.981038 | 5% |
| -1.609329 | -3.233456 | -2.629906 | -1.609329 | -3.233456 | -2.629906 | 10% |

الجدول رقم (2): نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) في المستوى Level والفرق الأول (First Difference)

ملاحظة: (***) تشير إلى أن نتائج الاختبار معنوية عند مستوى الدلالة 1%.

ينتضح من الجدول (2) أن متغيرات الدراسة (GDP, FDI) غير مستقرة في المستوى level

وعلى جميع مستوياتها وعند جميع مستويات الدلالة إلا أنها أصبحت متغيرات مستقرة (ساكنة)

على جميع المستويات في الفرق الأول 1st difference عند مستوى الدلالة (1%) مما يعني

إمكانية استخدام أسلوب متجه الانحدار الذاتي (VAR) في الدراسة.

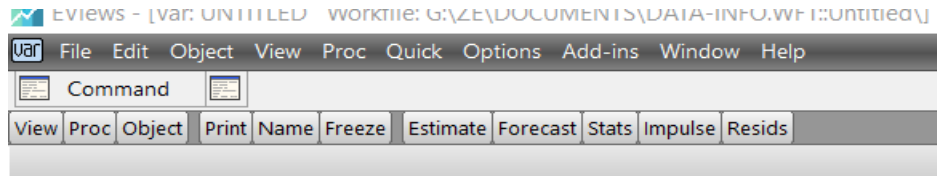
2. اختبار التكامل المشترك: Co-integration Test:

للتحقق من وجود علاقة توازن وعلاقة على الأقل طويلة الأمد بين بيانات السلسلة الزمنية تم استخدام منهجية جوهانسن-جوسليس (JJ) Johansen and Juselius للتكامل المشترك كونه من أكثر الاختبارات شيوعاً في الدراسات الاقتصادية الحديثة.

منهجية جوهانسن لاختبار التكامل المشترك باستخدام 10 eviews :

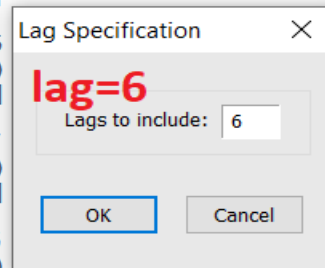
نقوم أولاً بتحديد فترة الإبطاء (درجة التأخير) كما توضع الصورة التالية:

The screenshot shows the EViews software interface. The main window displays a list of variables, with 'gdp' selected. A context menu is open over 'gdp', and the option 'as VAR...' is highlighted. Below the main window, the 'VAR Specification' dialog box is open, showing the 'Basics' tab. The 'VAR type' is set to 'Standard VAR'. The 'Endogenous variables' field contains 'gdp fdi'. The 'Lag Intervals for Endogenous:' field is set to '1 6'. The 'Exogenous variables' field contains 'c'. The 'Estimation sample' is set to '1980 2007'. The 'OK' button is highlighted.



Vector Autoregression Estimates
 Date: 10/14/19 Time: 17:48
 Sample (adjusted): 1986 2007
 Included observations: 22 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

| | GDP | FDI |
|---------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| GDP(-1) | 0.578876 (0.24740) [2.33979] | -2.07E-05 (2.9E-05) [-0.70507] |
| GDP(-2) | 0.148579 (0.26981) [0.55068] | 3.62E-06 (3.2E-05) [0.11333] |
| GDP(-3) | 0.141201 (0.25747) [0.54841] | -3.28E-05 (3.1E-05) [-1.07409] |
| GDP(-4) | 0.294687 (0.26956) [1.09321] | 6.33E-07 (3.2E-05) [0.01983] |
| GDP(-5) | -0.152807 (0.24651) [-0.61987] | 9.96E-05 (2.9E-05) [3.40879] |
| GDP(-6) | 0.112814 (0.37085) [0.30421] | 3.45E-05 (4.4E-05) [0.78580] |
| FDI(-1) | -483.6857 (3213.74) [-0.15051] | 0.230769 (0.38090) [0.60586] |
| FDI(-2) | 1359.913 (2294.64) [0.59265] | 0.116488 (0.27197) [0.42832] |
| FDI(-3) | -2394.721 | -0.025979 |



EViews - [Var: UNTITLED Workfile: G:\ZE\DOCUMENTS\DATA-INFO.WF1::Untitled]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

Command

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Impulse Resids

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: GDP FDI
 Exogenous variables: C
 Date: 10/14/19 Time: 17:54
 Sample: 1980 2007
 Included observations: 22

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 0 | -260.1756 | NA | 76938491 | 23.83415 | 23.93333 | 23.85751 |
| 1 | -240.3211 | 34.29409 | 18264953 | 22.39283 | 22.69039* | 22.46293 |
| 2 | -234.9378 | 8.319690 | 16313026 | 22.26707 | 22.76300 | 22.38390 |
| 3 | -234.0959 | 1.148044 | 22391286 | 22.55417 | 23.24847 | 22.71773 |
| 4 | -231.3060 | 3.297112 | 26433504 | 22.66418 | 23.55686 | 22.87447 |
| 5 | -221.4819 | 9.824110* | 17127413 | 22.13472 | 23.22576 | 22.39174 |
| 6 | -212.5077 | 7.342568 | 12728732* | 21.68252* | 22.97193 | 21.98626* |

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

EViews - [Var: UNTITLED Workfile: DATA-INFO::Untitled]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

Command

Command Capture

View Proc Object Print Name Freez

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: GDP FDI
 Exogenous variables: C
 Date: 10/14/19 Time: 18:02
 Sample: 1980 2007
 Included observations: 22

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 0 | -260.1756 | NA | 76938491 | 23.83415 | 23.93333 | 23.85751 |
| 1 | -240.3211 | 34.29409 | 18264953 | 22.39283 | 22.69039* | 22.46293 |
| 2 | -234.9378 | 8.319690 | 16313026 | 22.26707 | 22.76300 | 22.38390 |
| 3 | -234.0959 | 1.148044 | 22391286 | 22.55417 | 23.24847 | 22.71773 |
| 4 | -231.3060 | 3.297112 | 26433504 | 22.66418 | 23.55686 | 22.87447 |
| 5 | -221.4819 | 9.824110* | 17127413 | 22.13472 | 23.22576 | 22.39174 |
| 6 | -212.5077 | 7.342568 | 12728732* | 21.68252* | 22.97193 | 21.98626* |

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

Johansen Cointegration Test



Cointegration Test Specification

Deterministic trend assumption of test

Assume no deterministic trend in data:

1) No intercept or trend in CE or test VAR

2) Intercept (no trend) in CE - no intercept in VAR

Allow for linear deterministic trend in data:

3) Intercept (no trend) in CE and test VAR

4) Intercept and trend in CE - no intercept in VAR

Allow for quadratic deterministic trend in data:

5) Intercept and trend in CE - intercept in VAR

Summary:

6) Summarize all 5 sets of assumptions

* Critical values may not be valid with exogenous variables; do not include C or Trend.

Exog variables*

Lag intervals

1 6

Lag spec for differenced endogenous

Critical Values

MHM

Size 0.05

Osterwald-Lenur

OK Cancel

View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec

Date: 10/14/19 Time: 18:07
 Sample (adjusted): 1987 2007
 Included observations: 21 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: GDP FDI
 Lags interval (in first differences): 1 to 6

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---------------------------|------------|-----------------|---------------------|---------|
| None * | 0.679707 | 29.24598 | 15.49471 | 0.0002 |
| At most 1 * | 0.224423 | 5.337107 | 3.841466 | 0.0209 |

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---------------------------|------------|---------------------|---------------------|---------|
| None * | 0.679707 | 23.90887 | 14.26460 | 0.0011 |
| At most 1 * | 0.224423 | 5.337107 | 3.841466 | 0.0209 |

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by bS11*b=I):**

| GDP | FDI |
|-----------|-----------|
| -0.000258 | -1.857244 |
| 0.000243 | -3.528106 |

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

من خلال النتائج نلاحظ أن قيمة trace statistic أكبر من critical value ومن خلال prob نلاحظ وجود علاقة معنوية حيث يوجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% أي أننا نقبل بالفرض البديل وهي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ويمكن ملاحظة وجود علاقتي تكامل مشترك بين المتغيرات في الأمد الطويل أي التكامل المشترك يعد من الدرجة الثانية $I(2)$ وهذا يعني بأن هناك

علاقة توازن في الأمد الطويل long run Relationship وهذه النتيجة تساعدنا على الانتقال لمرحلة تقدير معاملات النموذج في الأمدين القصير والطويل long and short run.

1. اختبار السببية:

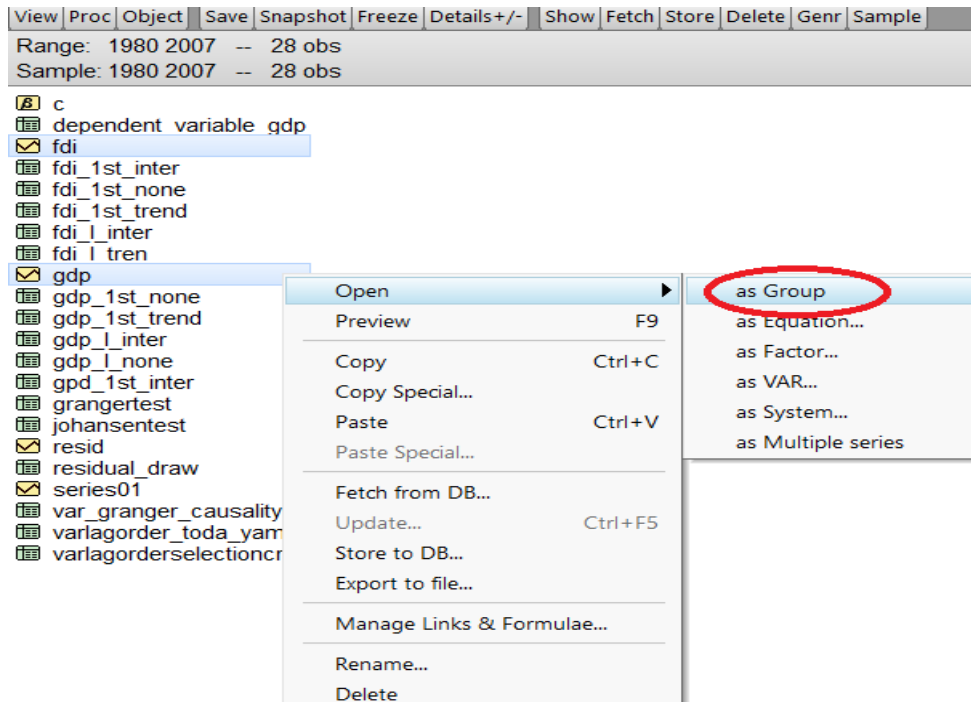
1-3 اختبار السببية في الأجل القصير غرانجر:

يتم تنفيذ اختبار غرانجر بين المتغيرين GDP, FDI باستخدام نموذج VAR بين الفرق الأول لكل منهما كما في المعادلتين التاليتين (1) و (2):

$$d(GDP_t) = c + \sum_{i=1}^n \beta_{n,1} * d(GDP_{t-i}) + \sum_{i=0}^n \alpha_{n,1} * d(FDI_{t-j}) + \epsilon_{t,3} \quad (1)$$

$$d(FDI_t) = c + \sum_{i=0}^m \beta_{m,1} * d(GDP_{t-i}) + \sum_{i=1}^m \alpha_{m,2} * d(FDI_{t-j}) + \epsilon_{t,4} \quad (2)$$

حيث n عدد الإبطاءات في المعادلة (1) و m عددها في المعادلة (2)



Command Capture

View Proc Object Print Name Freeze

- Group Members
- Spreadsheet
- Dated Data Table
- Graph...
- Descriptive Stats
- Covariance Analysis...
- N-Way Tabulation...
- Tests of Equality...
- Principal Components...
- Correlogram (1) ...
- Cross Correlation (2) ...
- Long-run Covariance...
- Unit Root Test...
- Cointegration Test
- Granger Causality...**
- Label

| Year | GDP | FDI |
|------|----------|----------|
| 2002 | 21582.20 | 0.532845 |
| 2003 | 21828.10 | 0.732999 |
| 2004 | 25086.90 | 1.096188 |
| 2005 | 28858.90 | 1.732564 |
| 2006 | 33332.80 | 1.977029 |
| 2007 | 40405.06 | 3.073775 |

Command Capture

View Proc Object Print Name Freeze Default Sort Edit+/- Smp

| Year | GDP | FDI |
|------|----------|-----------|
| 1980 | 1306.20 | -0.000306 |
| 1981 | 1551.80 | 0.000258 |
| 1982 | 1629.80 | 0.000583 |
| 1983 | 1758.90 | -0.000114 |
| 1984 | 1750.30 | 0.000286 |
| 1985 | 1640.30 | 0.091444 |
| 1986 | 1329.30 | 0.150453 |
| 1987 | 1135.60 | 0.193727 |
| 1988 | 1057.70 | 0.255270 |
| 1989 | 9853.30 | 0.304464 |
| 1990 | 1230.80 | 0.324975 |
| 1991 | 1298.10 | 0.415966 |
| 1992 | 1325.30 | 0.430073 |
| 1993 | 1369.50 | 0.795855 |
| 1994 | 1012.20 | 2.479742 |
| 1995 | 1139.60 | 0.877446 |
| 1996 | 1378.90 | 0.645416 |
| 1997 | 1450.50 | 0.551525 |
| 1998 | 15200.80 | 0.539444 |
| 1999 | 1587.20 | 1.656810 |
| 2000 | 19325.80 | 1.397089 |
| 2001 | 21099.80 | 0.521331 |
| 2002 | 21582.20 | 0.532845 |
| 2003 | 21828.10 | 0.732999 |
| 2004 | 25086.90 | 1.096188 |
| 2005 | 28858.90 | 1.732564 |
| 2006 | 33332.80 | 1.977029 |
| 2007 | 40405.06 | 3.073775 |

Lag Specification

Lags to include: 6

OK Cancel

| Command | | Capture | |
|----------------------------------|------|-------------|-------------------------------------------|
| View | Proc | Object | Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec |
| Pairwise Granger Causality Tests | | | |
| Date: 10/14/19 Time: 18:17 | | | |
| Sample: 1980 2007 | | | |
| Lags: 6 | | | |
| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
| FDI does not Granger Cause GDP | 22 | 2.82507 | 0.0785 |
| GDP does not Granger Cause FDI | | 2.80207 | 0.0801 |

نلاحظ من خلال النتائج: قيمة prob غير معنوية عند مستوى معنوية 5% أي أننا نقبل بفرضية العدم وهي أن DFI لا تؤثر في GDP في الأجل القصير والعكس صحيح. بينما prob معنوية عند مستوى معنوية 10% وعندها نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل ونقول أن FDI يسبب أو يؤثر في GDP و GDP يسبب أو يؤثر في FDI في الأجل القصير.

2-3 اختبار السببية في الأجل الطويل Toda & Yamamoto:

النموذج الإحصائي القابل للتقدير يعتمد على نموذج VAR.

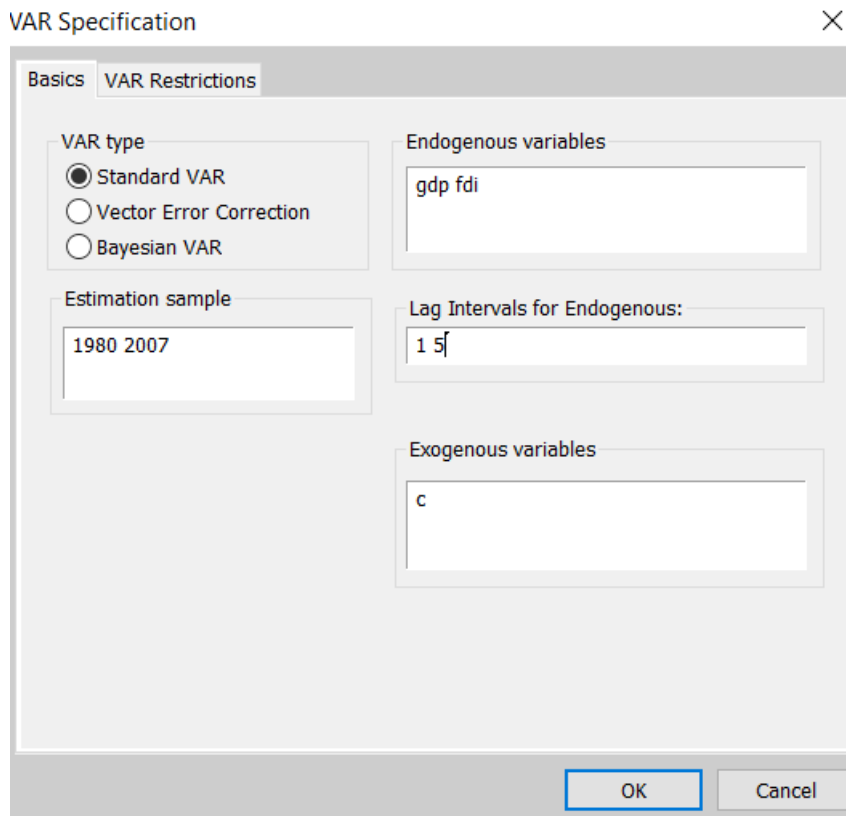
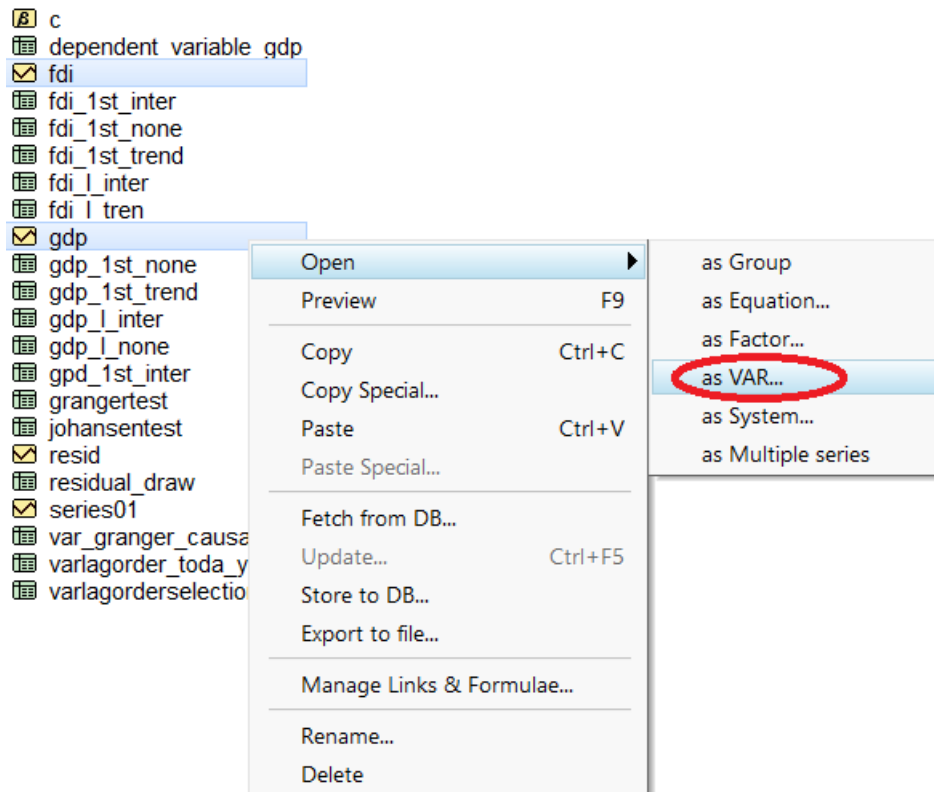
1. نتعرف على رتب استقرار السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج.
2. نحدد عدد الإبطاءات المناسبة لنموذج VAR.
3. نضيف إلى ذلك كل المتغيرات بإبطاء هو $(K+d_{max})$ حيث k عدد الإبطاءات المقترحة و (d_{max}) هي أعلى رتبة استقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج والمقدرة من خلال اختبارات جذر الوحدة.
4. يكتب النموذج الإحصائي لهذا الأسلوب من أجل متغيرين GDP, FDI:

$$GDP_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^k \beta_i GDP_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+(d_{max})} \beta_i GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^k \lambda_i FDI_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+(d_{max})} \lambda_i FDI_{t-i} + \mu_t$$

$$FDI_t = \alpha_2 + \sum_{i=1}^k \gamma_i GDP_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+(d_{max})} \gamma_i GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^k \epsilon_i FDI_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+(d_{max})} \epsilon_i FDI_{t-i} + \delta_t$$

حيث λ و γ و β و α_1 و α_2 مقدرات النموذج و μ و δ حدود الخطأ بمجموع ووسط حسابي صفري لكل منهما. ويقوم هذا الاختبار المقترح باختبار فرضية العدم التي تقول بأنه لا توجد علاقة سببية تتجه من FDI إلى GDP والتي يمكن صياغتها رياضياً من خلال العلاقة:

$$H_0: \lambda_i = 0 \quad \forall i = 1, 2, 3, \dots, k.$$



Command Capture

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Impulse Resids

Vector Autoregression Estimates
 Date: 10/14/19 Time: 18:29
 Sample (adjusted): 1985 2007
 Included observations: 23 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

| | GDP | FDI |
|---------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| GDP(-1) | 0.412278 (0.27974) [1.47381] | -1.56E-05 (2.6E-05) [-0.58999] |
| GDP(-2) | 0.513239 (0.26191) [1.95958] | -2.07E-06 (2.5E-05) [-0.08334] |
| GDP(-3) | 0.122993 (0.29788) [0.41290] | -2.83E-05 (2.8E-05) [-1.00253] |
| GDP(-4) | 0.185502 (0.27752) [0.66844] | 1.72E-05 (2.6E-05) [0.65445] |
| GDP(-5) | -0.095154 (0.28500) [-0.33388] | 9.46E-05 (2.7E-05) [3.50312] |
| FDI(-1) | 2528.334 (2278.92) [1.10945] | 0.369294 (0.21584) [1.71098] |
| FDI(-2) | 1378.368 (2626.56) [0.52478] | 0.072306 (0.24876) [0.29066] |
| FDI(-3) | -2333.830 (2650.09) [-0.88066] | -0.053248 (0.25099) [-0.21215] |
| FDI(-4) | 5622.308 (2650.09) [2.12115] | -0.096577 (0.25099) [-0.38511] |

Lag Specification

Lags to include: 5

OK Cancel

lags=5

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 0 | -271.5874 | NA | 73630014 | 23.79021 | 23.88895 | 23.81504 |
| 1 | -250.2839 | 37.04948 | 16400051 | 22.28556 | 22.58178* | 22.36006 |
| 2 | -244.6810 | 8.769772 | 14425707 | 22.14618 | 22.63987 | 22.27034 |
| 3 | -243.8076 | 1.215187 | 19426041 | 22.41805 | 23.10922 | 22.59188 |
| 4 | -240.9303 | 3.502764 | 22478445 | 22.51568 | 23.40433 | 22.73917 |
| 5 | -230.6311 | 10.74701* | 14104919* | 21.96792* | 23.05405 | 22.24108* |

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Specification

Basics VAR Restrictions

VAR type
 Standard VAR
 Vector Error Correction
 Bayesian VAR

Endogenous variables
 gdp fdi

Estimation sample
 1980 2007

Lag Intervals for Endogenous:
 1 5

Exogenous variables
 c gdp(-6) fdi(-6)

OK Cancel

Command Capture

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Impulse Resids

- Representations
- Estimation Output
- Residuals
- Structural Residuals
- Endogenous Table
- Endogenous Graph
- Lag Structure
- Residual Tests
- Cointegration Test...
- Impulse Response...
- Variance Decomposition...
- Historical Decomposition...
- Label

FDI

- AR Roots Table
- AR Roots Graph
- Granger Causality/Block Exogeneity Tests
- Lag Exclusion Tests
- Lag Length Criteria...

| Label | Estimate | Prob. |
|---------|-----------|---------------------|
| GDP(-1) | -0.07401 | -3.28E-05 (3.1E-05) |
| GDP(-2) | 0.294687 | 6.33E-07 (3.2E-05) |
| GDP(-3) | -0.152807 | 9.96E-05 (2.9E-05) |
| GDP(-4) | 0.294687 | 6.33E-07 (3.2E-05) |
| GDP(-5) | -0.152807 | 9.96E-05 (2.9E-05) |
| FDI(-1) | -483.6857 | 0.230769 (0.38090) |
| FDI(-2) | 1359.913 | 0.116488 (0.27197) |
| FDI(-3) | -2394.721 | -0.025979 (0.27159) |
| FDI(-4) | 6004.077 | 0.100270 (0.27159) |

Command Capture

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Impulse Resids

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
 Date: 10/14/19 Time: 18:37
 Sample: 1980 2007
 Included observations: 22

Dependent variable: GDP

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|----------|----------|----|--------|
| FDI | 11.86950 | 5 | 0.0366 |
| All | 11.86950 | 5 | 0.0366 |

Dependent variable: FDI

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|----------|----------|----|--------|
| GDP | 12.52007 | 5 | 0.0283 |
| All | 12.52007 | 5 | 0.0283 |

نلاحظ ان $prob=0.0366$ أقل من من 5% لذلك نرفض الفرض العدم H_0 والقائلة أن FDI لا تؤثر في GDP. ونقبل الفرض البديل الذي يقول أن FDI مسبب (يؤثر) على GDP في الأجل الطويل ونلاحظ أن النتيجة عكسية أي أن GDP يسبب FDI في الأجل الطويل والعكس صحيح وهذا يعني أن العلاقة السببية بين المتغيرين ثنائية الاتجاه ويؤكد ذلك قيم $prob$ في الحالتين وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% كما يوضح الجدول رقم 2 التالي:

| شكل الدالة | اتجاه العلاقة | Chi-sig | prob |
|--------------|-----------------------|----------|--------|
| $GDP=t(FDI)$ | $FDI \rightarrow GDP$ | 11.86950 | 0.0366 |
| $FDI=t(GDP)$ | $GDP \rightarrow FDI$ | 12.52007 | 0.0283 |

الجدول رقم 3 نتائج اختبار العلاقة السببية

5. نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة:

بعد أن تم التحقق من الاختبارات الثلاثة المتمثلة ب اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك واختبار السببية، أصبح بالإمكان تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS لتقدير معلمات النموذج القياسي للدراسة

The screenshot shows the EViews software interface. At the top, there are tabs for 'Command' and 'Capture'. Below that is a menu bar with options: View, Proc, Object, Save, Snapshot, Freeze, Details+/-, Show, Fetch, Store, Delete, Genr, Sample. The main area displays the range and sample for the data: Range: 1980 2007 -- 28 obs, Sample: 1980 2007 -- 28 obs. A list of variables is shown, including 'c', 'dependent variable gdp', 'fdi', 'fdi_1st_inter', 'fdi_1st_none', 'fdi_1st_trend', 'fdi_l_inter', 'fdi_l_tren', 'gdp', 'gdp_1st_none', 'gdp_1st_trend', 'gdp_l_inter', 'gdp_l_none', 'gdp_l_1st_inter', 'grangertest', 'johansentest', 'resid', 'residual_draw', 'series01', 'var_granger_causality', 'varlagorder_toda_yam', and 'varlagorderselectioncr'. A context menu is open over the 'gdp' variable, with options: Open, Preview (F9), Copy (Ctrl+C), Copy Special..., Paste (Ctrl+V), Paste Special..., Fetch from DB..., Update... (Ctrl+F5), Store to DB..., Export to file..., Manage Links & Formulae..., Rename..., and Delete. The 'as Equation...' option is highlighted with a red circle.

Equation Estimation ×

Specification Options

Equation specification

Dependent variable followed by list of regressors including ARMA and PDL terms, OR an explicit equation like $Y=c(1)+c(2)*X$.

gdp fdi c

Estimation settings

Method: LS - Least Squares (NLS and ARMA)

Sample: 1980 2007

OK Cancel

Command Capture

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: GDP
 Method: Least Squares
 Date: 10/14/19 Time: 18:47
 Sample: 1980 2007
 Included observations: 28

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| FDI | 9397.014 | 2303.010 | 4.080318 | 0.0004 |
| C | 2367.236 | 2485.155 | 0.952551 | 0.3496 |
| R-squared | 0.390372 | Mean dependent var | | 9340.202 |
| Adjusted R-squared | 0.366925 | S.D. dependent var | | 11999.54 |
| S.E. of regression | 9547.552 | Akaike info criterion | | 21.23471 |
| Sum squared resid | 2.37E+09 | Schwarz criterion | | 21.32986 |
| Log likelihood | -295.2859 | Hannan-Quinn criter. | | 21.26380 |
| F-statistic | 16.64899 | Durbin-Watson stat | | 0.829030 |
| Prob(F-statistic) | 0.000379 | | | |

نلاحظ من النتائج: $FDI \text{ prob}=0.0004$ وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر FDI معنوي وله دلالة إحصائية و له تأثير إيجابي بمقدار = 9397 على الناتج المحلي الإجمالي .GDP

ونلاحظ ان معامل التحديد R-squared والذي يساوي 39% والذي يفسر أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر FDI يفسر ما مقداره 39% في الناتج المحلي الإجمالي. ونلاحظ من prob الخاص بـ F-statistic أن النموذج صالح للدراسة ومتغيراتها ذات تأثير معنوي ومن خلال $DWS=0.829$ والتي تقل عن 1.3 نستنتج وجود ارتباط ذاتي متسلسل بين الأخطاء.

| <u>Variable</u> | <u>GDP</u> | <u>t-Statistic</u> | <u>Prob.</u> |
|---------------------------------------------------------------------|------------|--------------------|--------------|
| FDI | 9397.014 | 4.080318 | 0.0004 |
| F | 16.64899 | | 0.000379 |
| R^2 | 0.390372 | | |
| D.W | 0.829030 | | |
| الجدول رقم (4) نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة باستخدام طريقة OLS | | | |

- يتضح من النتائج الواردة في الجدول (4) السابق ما يلي:
1. صلاحية النموذج ومعنويته وإن ما يدعم ذلك قيم F المحسوبة والبالغة 16.64899 وكذلك قيمة $\text{prob}(F)$ الإحصائية البالغة 0.000379 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني أنه أصبح بالإمكان قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) من جهة وكذلك أصبح بالإمكان اعتماد النموذج لأغراض التنبؤ بالنمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية من جهة ثانية.
 2. تأكد ثبوت معنوية معامل انحدار γ_1 الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وما يدعم ذلك t-Statistic البالغة 4.080318 وكذلك قيمة الدلالة الإحصائية prob البالغة 0.0004 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية إحصائية للاستثمارات الأجنبية FDI على النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي عند مستوى المعنوية 5%.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن كتابة النموذج القياسي التنبؤي على النحو التالي:

$$GDP = 9397.01443247 * FDI + 2367.23616594$$

رسم البواقي: residual:

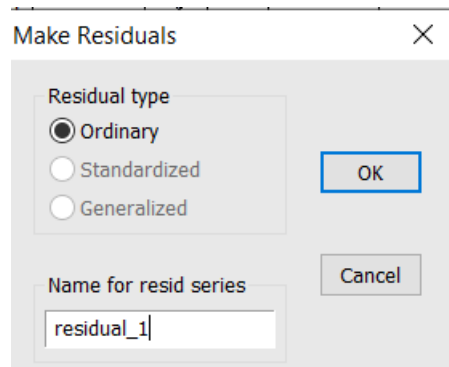
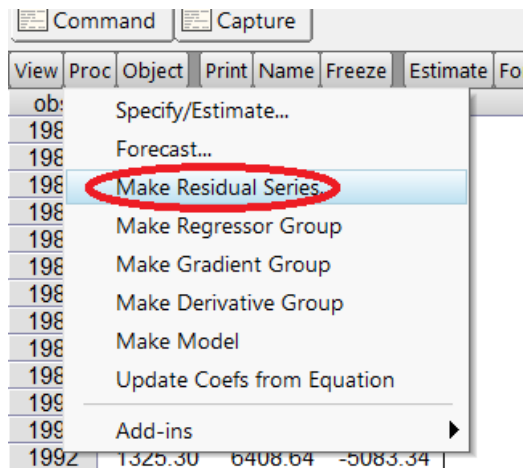
| View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids |
|---------------------------|------|--------|-------|------|--------|--------------------------------|----------|--------|--------|
| Representations | | | | | | | | | |
| Estimation Output | | | | | | | | | |
| Actual,Fitted,Residual | | | | | | Actual,Fitted,Residual Table | | | |
| ARMA Structure... | | | | | | Actual,Fitted,Residual Graph | | | |
| Gradients and Derivatives | | | | | | Residual Graph | | | |
| Covariance Matrix | | | | | | Standardized Residual Graph | | | |
| Coefficient Diagnostics | | | | | | 2303.010 | 4.080318 | 0.0004 | |
| Residual Diagnostics | | | | | | 2485.155 | 0.952551 | 0.3496 | |
| Stability Diagnostics | | | | | | Mean dependent var 9340.202 | | | |
| Label | | | | | | S.D. dependent var 11999.54 | | | |
| Log likelihood | | | | | | Akaike info criterion 21.23471 | | | |
| F-statistic | | | | | | Schwarz criterion 21.32986 | | | |
| Prob(F-statistic) | | | | | | Hannan-Quinn criter. 21.26380 | | | |
| | | | | | | Durbin-Watson stat 0.829030 | | | |

نلاحظ من الرسمة وجود تذبذب في البواقي في بعض السنوات حيث خرجت خارج الحد فمثلا

| View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids |
|------|---------|---------|----------|---------------|--------|----------|----------|-------|--------|
| obs | Actual | Fitted | Residual | Residual Plot | | | | | |
| 1980 | 1306.20 | 2364.36 | -1058.16 | | | | | | |
| 1981 | 1551.80 | 2369.66 | -817.858 | | | | | | |
| 1982 | 1629.80 | 2372.71 | -742.913 | | | | | | |
| 1983 | 1758.90 | 2366.17 | -607.268 | | | | | | |
| 1984 | 1750.30 | 2369.92 | -619.621 | | | | | | |
| 1985 | 1640.30 | 3226.53 | -1586.23 | | | | | | |
| 1986 | 1329.30 | 3781.04 | -2451.74 | | | | | | |
| 1987 | 1135.60 | 4187.69 | -3052.09 | | | | | | |
| 1988 | 1057.70 | 4766.01 | -3708.31 | | | | | | |
| 1989 | 9853.30 | 5228.28 | 4625.02 | | | | | | |
| 1990 | 1230.80 | 5421.03 | -4190.23 | | | | | | |
| 1991 | 1298.10 | 6276.07 | -4977.97 | | | | | | |
| 1992 | 1325.30 | 6408.64 | -5083.34 | | | | | | |
| 1993 | 1369.50 | 9845.90 | -8476.40 | | | | | | |
| 1994 | 1012.20 | 25669.4 | -24657.2 | | | | | | |
| 1995 | 1139.60 | 10612.6 | -9473.01 | | | | | | |
| 1996 | 1378.90 | 8432.22 | -7053.32 | | | | | | |
| 1997 | 1450.50 | 7549.93 | -6099.43 | | | | | | |
| 1998 | 15200.8 | 7436.40 | 7764.40 | | | | | | |
| 1999 | 1587.20 | 17936.3 | -16349.1 | | | | | | |
| 2000 | 19325.8 | 15495.7 | 3830.10 | | | | | | |
| 2001 | 21099.8 | 7266.19 | 13833.6 | | | | | | |
| 2002 | 21582.2 | 7374.39 | 14207.8 | | | | | | |
| 2003 | 21828.1 | 9255.23 | 12572.9 | | | | | | |
| 2004 | 25086.9 | 12668.1 | 12418.8 | | | | | | |
| 2005 | 28858.9 | 18648.2 | 10210.7 | | | | | | |
| 2006 | 33332.8 | 20945.4 | 12387.4 | | | | | | |
| 2007 | 40405.1 | 31251.5 | 9153.51 | | | | | | |

في عام 1994 1999 و 2002 و 2003 و 2004 و 2006 يشير ذلك إلى وجود تذبذب و خلل في الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي)

خلق متغير جديد للبواقي باسم residual_1:



التنبؤ:

المعادلة الخطية:

The screenshot shows the EViews software interface. The 'Proc' menu is open, and the option 'Representations' is highlighted with a red circle. The 'Estimate' button is also visible. Below the menu, a table of statistical results is displayed.

| | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|-----------------------|------------|-------------|----------|
| | 2303.010 | 4.080318 | 0.0004 |
| | 2485.155 | 0.952551 | 0.3496 |
| Mean dependent var | | | 9340.202 |
| S.D. dependent var | | | 11999.54 |
| Akaike info criterion | | | 21.23471 |
| Schwarz criterion | | | 21.32986 |
| Hannan-Quinn criter. | | | 21.26380 |
| Durbin-Watson stat | | | 0.829030 |
| Log likelihood | | -295.2859 | |
| F-statistic | | 16.64899 | |
| Prob(F-statistic) | | 0.000379 | |

```

Command Capture
View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Res
Estimation Command:
=====
LS GDP FDI C

Estimation Equation:
=====
GDP = C(1)*FDI + C(2)

Substituted Coefficients:
=====
GDP = 9397.01443247*FDI + 2367.23616594

```

لنفترض أننا نريد التنبؤ بالنتائج المحلي الإجمالي عندما تكون النسبة المئوية للاستثمار الأجنبي عام 2008 هي 6% كم سيكون عندها الناتج المحلي الإجمالي مقدرًا بالدولار (مليار دولار)؟

The screenshot shows the EViews software interface. The title bar reads "Scalar: GDP2008 Workfile: DATA-INFO::Untitled\". Below the title bar is a menu bar with "View Proc Object Print Name Freeze Edit+/-". The main window displays a table with a single row for "GDP2008" and a value of "2931.057". The value "2931.0570318882" is also visible in the top input field.

| | Value |
|---------|----------|
| GDP2008 | 2931.057 |

قيمة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة استثمار 6% عام 2008 هي تقريبا 29 مليار دولار.

تقدير للمعادلة السابقة من خلال اللوغاريتم الطبيعي:

Equation Estimation

Specification Options

Equation specification
Dependent variable followed by list of regressors including ARMA and PDL terms, OR an explicit equation like $Y=c(1)+c(2)*X$.

log(gdp) fdi c

Estimation settings

Method: LS - Least Squares (NLS and ARMA)

Sample: 1980 2007

OK Cancel

Equation: UNTITLED Workfile: DATA-INFO::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Least Squares
Date: 10/14/19 Time: 22:28
Sample: 1980 2007
Included observations: 28

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| FDI | 0.830872 | 0.298544 | 2.783080 | 0.0099 |
| C | 7.598717 | 0.322156 | 23.58709 | 0.0000 |
| R-squared | 0.229528 | Mean dependent var | | 8.215258 |
| Adjusted R-squared | 0.199894 | S.D. dependent var | | 1.383664 |
| S.E. of regression | 1.237669 | Akaike info criterion | | 3.333086 |
| Sum squared resid | 39.82743 | Schwarz criterion | | 3.428243 |
| Log likelihood | -44.66320 | Hannan-Quinn criter. | | 3.362176 |
| F-statistic | 7.745535 | Durbin-Watson stat | | 0.981689 |
| Prob(F-statistic) | 0.009897 | | | |

نلاحظ من النتائج أنه عندما يزيد FDI بمقدار 1% فإن GDP سيرتفع بمقدار 0.83% وهذا يعني وجود مرونة بمقدار 0.83% وقيم الحد الثابت و FDI معنوية وذات تأثير.

اهم النتائج:

- أسفرت نتائج تقدير النموذج القياسي وتحليله للدراسة على ما يأتي:
- 1- إن متغيرات الدراسة (FDI,GDP) ساكنة(مستقرة) عند أخذ الفرق الأول I(1) وعلى مستوى دلالة (1%) مما يعني إمكانية استخدام أسلوب متجه الانحدار الذاتي (VAR) في الدراسة.
- 2- وجود علاقتين تكاملتين طويلتي الأمد long-run relationship وهذه النتيجة تساعدنا على الانتقال للمرحلة لمرحلة تقدير معلمات النموذج في الأمد الطويل والقصير.
- 3- إن اتجاه السببية هو من الاستثمار الأجنبي (FDI) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبالعكس وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي ثنائية الاتجاه.
- 4- إن وجود العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي (FDI) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية.
- 5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية والمتمثل بالناتج المحلي الإجمالي عند مستوى المعنوية (5%) وهذا يعني أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) تساهم في تحفيز التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية.
- 6- إمكانية تطبيق النموذج القياسي للدراسة الذي تم التحقق من صلاحيته لأغراض التنبؤ بالنمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، هناك بعض التوصيات والمقترحات نذكر منها مايلي:

- أ- ضرورة العمل على إعادة أو تحسين العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجمهورية العربية السورية بالإضافة إلى الميزات الاستثمارية في الجمهورية العربية السورية من حيث الموقع الاستراتيجي وتعدد الفرص الاستثمارية.
- ب- العمل على التوسع في توقيع الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية لكي تشكل طريق لعبور الصادرات من الجمهورية العربية السورية إلى الأسواق الخارجية.
- ت- الاهتمام بالمناطق الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة والمناطق التنموية والاقتصادية الخاصة من خلال العمل على تحسين وتطوير البنية التحتية اللازمة لأن تلك المناطق تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ث- نقترح الدراسة إجراء دراسات أخرى مشابهة يتم اختيار متغيرات أخرى غير المتغيرات التي تناولتها الدراسة لقياس أثرها على التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية كالاستثمار المحلي الإجمالي ورأس المال البشري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي....إلخ .

المراجع

1. المصادر العربية:

- 1- آغا، عماد (2002)، الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجاله ومحدداته خلال الفترة من (1970-1999)، رسالة ماجستير- الجامعة الأردنية، الأردن.
- 2- عبد السلام، رضا (2007)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية مصر 2007.
- 3- السامرائي، دريد محمود، "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية" مركز دراسات الوحدة العربية 2006.
- 4- جميل، هيل عجمي، "الاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية"-دراسات استراتيجية – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عدد 32-2002.
- 5- طعمة، حسن ياسين، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن، 2012.

2. مواقع الانترنت:

✓ موقع البنك العالمي:

<https://data.worldbank.org/>

3. المصادر الأجنبية:

1. Almassaied,2004, Suliman warred: foreign direct investment, domestics investment growth and economics: evidence from Asian -5PHD, thesis, University of Petra Malaysia.
2. Jong, Il.C, 2003, Do foreign direct investment and gross domestic investment promote economic growth review of development economics.

